بايدن : العقوبات جاهزة اذا هاجمت روسيا أوكرانيا

الرئيس الأوكراني: لا نرى حتى الآن أي انسحاب روسي

«وكالات» : قال الرئيس الأمريكي جو بايدن، إن العقوبات الغربية على روسيا «جاهزة» إذا شنت هجوماً على أوكرانيا.

وأوضح أن العقوبات «الشديدة» ستشكل «ضغطاً على مؤسساتهم المالية الأكبر، والأكثر أهمية، وعلى صناعات رئيسية»، مكررا أن خط نورد ستريم 2 لنقل الغاز بين روسيا وألمانيا، لن يُشغل، بعد هجوم روسي.

وأبدى «الاستعداد للرد» على أي نوع من الهجمات على الولايات المتحدة أو حلفائها، بما في ذلك الهجمات الالكترونية.

من جانبه قال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي أمس الأربعاء، إنه لا يرى حتى الآن أي انسحاب للقوات الروسية من مواقع قريبة من الحدود الأوكرانية.

ونقلت هيئة الإذاعة البريطانية بي.بي.سي عن زيلينسكي خلال زيارة لغرب أوكرانيا «نتعامل مع الحقائق التي لدينا ولا نرى أي انسحاب بعد»، مضيفاً «أعتقد أن الكل يتوقع وقف التصعيد. أما التهديد فقد قلت مرات إننا نتعامل بهدوء مع أي تهديدات لأننا نتذكر أن كل هذا لم يبدأ أمس، بل منذ أعوام عديدة».

وتابع «عندما تنسحب القوات سيرى الجميع ذلك، لكن الآن، هذه مجرد تصريحات».

من جهة أخرى قال وزير الخارجية الأوكراني ديمترو كوليبا، بعد اجتماعه مع نظيره الإيطالي لويجي دي مايو، الثلاثاء، إن على أوكرانيا وحلف شمال الأطلسي فقط اتخاذ قرار فيما يتعلق بمحاولة انضمام كييف للحلف.

وأضاف «ليس لأحد غير أوكرانيا وأعضاء حلف الأطلسي حق في الإدلاء برأي في المناقشات ذات الصلة بعضوية أوكرانيا في الحلف في المستقبل».

وجاء الاجتماع مع دي مايو بعد ساعات من إعلان روسيا سحب بعض قواتها المنتشرة قرب أوكرانيا، وطلب مجلس الدوما (البرلمان) الروسي من الرئيس فلاديمير بوتين الاعتراف باستقلال منطقتين يسيطر عليهما انفصاليون موالون لروسيا في شرق أوكرانيا.

من جانبه طلب وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن الثلاثاء من نظيره الروسي سيرغي لافروف، احتواء فعلياً وملحوظاً للتصعيد ويمكن التحقق منه عند الحدود الأوكرانية، بحسب بيان لوزارة الخارجية الأمريكية.

ونقل المتحدث باسم الخارجية نيد برايس عن بلينكن قوله خلال مكالمة هاتفية جديدة بين الوزيرين «إذا كان أي اعتداء روسي جديد

الرئيس الأمريكي جو بايدن

على أوكرانيا سيؤدي إلى رد سريع وشديد وموحد عبر الأطلسي، فإننا نبقى ملتزمين لصالح مسار دبلوماسي ونعتقد أن حل الأزمة في شكل سلمي لا يزال ممكناً».

من جهة أخرى قال الكرملين إن تحليل حلف شمال الأطلسي، لتحركات القوات الروسية بالقرب من أوكرانيا، خاطئ.

وقال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف في تصريحات نقلتها وكالة إنترفاكس الروسية للأنباء: «هناك مشاكل في تقييم الناتو للوضع».

وكان الأمين العام لحلف الناتو، ينس ستولتنبرغ، قال في وقت سابق إن الحلف «لم ير أي خفض للتصعيد على الأرض»، رغم تصريحات روسيا عن سحب قوات من الحدود الأوكرانية.

من ناحية أخرى قال رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل أمس الأربعاء، إن على موسكو أن تختار بين الحرب والدبلوماسية، وحث روسيا على إظهار عزمها على وقف التصعيد ضد أوكرانيا بالأفعال وليس الأقوال.

وأضاف ميشيل «في اليومين الماضيين أشارت روسيا إلى أنها قد تكون منفتحة على الدبلوماسية، نحث روسيا على خطوات ملموسة وفعلية لوقف التصعيد لأن هذا شرط الحوار السياسي الصادق والصريح».

وتابع «الاختيار اليوم هو اختيار بين الحرب والتضحيات المأساوية الناتجة عن تلك الحرب، أو شجاعة الحوار السياسي، وشجاعة المفاوضات الدبلوماسية».

من جهة أخرى أكدت بيلاروس أمس الأربعاء، أن الجنود الروس على أراضيها في إطار المناورات العسكرية الواسعة النطاق، سيغادرون البلاد مع نهاية هذه التدريبات في 20 فبراير.

وقال وزير الخارجية البيلاروسي فلاديمير ماكي في مؤتمر صحافي: «لن يبقى جندي روسي واحد، ولا قطعة واحدة من المعدات في بيلاروسيا بعد المناورات مع روسيا»، في وقت زاد فيه هذا الانتشار العسكري المخاوف من غزو روسي محتمل لأوكرانيا.

من ناحية أخرى ناقش وزراء دفاع دول حلف الأطلسي (ناتو) خططاً للردع الإضافي ضد روسيا أمس الأربعاء، في بروكسل، على خلفية الأزمة الأوكرانية.

ويرسل حلفاء الناتو مزيداً من السفن والطائرات المقاتلة والقوات إلى أوروبا الشرقية، مع وضع قوات أخرى في حالة تأهب.

كان الحلف قد نشر أربع مجموعات قتالية من القوات متعددة الجنسيات في إستونيا وليتوانيا ولاتفيا وبولندا بعد ضم موسكو لشبه جزيرة القرم عام 2014.

وبالإضافة إلى تعزيز الوحدات الحالية، يخطط الحلف أيضاً لإنشاء مجموعات قتالية جديدة على الجناح الجنوبي الشرقي المواجه لروسيا، على الرغم من مطالب موسكو بعكس هذا التوسع باتجاه الشرق.

وعرضت فرنسا بالفعل قيادة مجموعة قتالية جديدة في رومانيا.

ولا تزال الخطط الخاصة بوحدات الناتو الجديدة الأخرى غير واضحة، لكن المصادر الدبلوماسية تشير إلى أن الإجراءات الروسية سوف تتطلب على الأرجح تغييرات طويلة الأجل في عمليات نشر قوات الناتو.

ويقول دبلوماسيون إن بعض أعضاء الناتو المتاخمين لروسيا أو أوكرانيا يشعرون بالتهديد.

ومن المتوقع أن يعلن الحلفاء الثلاثين في اجتماع وزراء الدفاع في بروكسل عن نيتهم لإجراء مراجعة ذات صلة في الأسابيع المقبلة.

وقالت وزيرة الدفاع الألمانية كريستينه لامبرشت إن القرار بشأن التعديلات الدائمة يجب أن يتخذ «ليس في الوضع الحالي»، بل في غضون شهور «بعد فحص وتدقيق مكثف للوضع في ذلك الوقت».

تتمات

الناصر.. «ثقة الكويت»

رفض 23 نائبا سحب الثقة، وذلك بناء على الطلب المقدم من 10 نواب بعد الاستجواب الذي قدمه النائب شعيب المويزري.

وقد بعث صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، ببرقية تهنئة إلى وزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، أشاد فيها سموه «بالممارسة الديمقراطية، التي تمثلت في ما قدمه من ردود جلية على محاور الإستجواب المقدم له، والتي أبرزت ما يتحلى به من مهنية عالية وكفاءة واقتدار للقيام بمهام منصبه الرفيع فنال إثر ذلك ثقة إخوانه أعضاء مجلس الأمة»، معربا سموه عن خالص تهانيه بحصوله على هذه الثقة، سائلا سموه المولى تعالى، أن يوفق الجميع لخدمة الوطن العزيز ورفعة شأنه، ويسدد الخطى لتحقيق كل ما يتطلع إليه الوطن الغالي من تقدم ورقي وإزدهار.

كما بعث سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، ببرقية تهنئة مماثلة، إلى الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد.

في سياق متصل أشاد وزير الخارجية الشيخ د.أحمد ناصر المحمد بأعضاء السلك الديبلوماسي الكويتي، وقال الناصر إنه يقدم لهم اعتذاراً نيابة عن الجميع، عن أي تلميح أو تلويح أو إيحاء بأن ما يقومون به ليس لخدمة بلدهم.

وأكد الناصر أن الجميع فخورون بهم، وعلى رأسهم صاحب السمو الأمير والدنا جميعا، وأهل الكويت وكلنا فخورون بكم، مضيفا: كنت وما زلت وسأظل المدافع الأول عنكم.

وقبل التصويت على سحب الثقة أعطى رئيس المجلس الكلمة لنائبين مؤيدين للطلب، واثنين معارضين حيث تحدث النائبان د. حسن جوهر وشعيب المويزري مؤيدين لطلب سحب الثقة، وتحدث النائبان د. هشام الصالح ود.عبدالله الطريجي معارضين.

وفي مداخلات مؤيدي سحب الثقة خلال المناقشة، قال د. حسن جوهر إن «الوزير لم يرد على المحور المتعلق بالمال العام، رغم أن هذه القضية تم بسببها تجفيف احتياطي المال العام المقدر بـ55 مليار دينار؛ حيث استخدم معظمه خلال 10 سنوات فيما يسمى بالمصروفات العامة.

أضاف جوهر : « فيما يتعلق بالدبلوماسية الكويتية فهي وجه الكويت المشرف، غير أن هناك في هذا الملف ما يحتاج إلى معالجة جادة»، معتبرا أن « قرار الوزير تشكيل لجنة لبحث التجاوزات بعد مناقشة الاستجواب رغم أنه «ابن الوزارة» ووزيرها منذ فترة وهذا يبين حجم التقاعس الكبير.

وبين أن «الصندوق الكويتي للتنمية يعاني أيضا من خلل كبير؛ والأموال توزع من دون حصافة سياسية، ولذلك تقدمت ومجموعة من النواب بتعديلات على قانون الصندوق».

واعتبر أن الحديث عن استهداف أبناء الأسرة «إفلاس سياسي»، مضيفا إن « هناك علاقة ممتدة لأكثر من 300 سنة، وأول استجواب نوقش في مجلس الأمة كان للشيخ جابر العلي».

وأوضح جوهر أن « هناك استجوابات عديدة من مختلف التيارات والفئات وجهت لأبناء الأسرة»، مطالبا الحكومة بمراجعة مواقفها السياسية ومنهجية عملها مراجعة شاملة.

وفي مستهل مداخلته، طلب النائب شعيب المويزري تحويل جزء من الجلسة إلى السرية لعرض بعض البيانات، وناقش المجلس هذا الطلب في جلسة سرية.

وإلى ذلك، قال المويزري إن كلام الوزير عن التعاون مع الجهات الرقابية، مردود عليه بأن ما جاء في تقارير ديوان المحاسبة هو أن وزارته غير متعاونة في تمكين الديوان من القيام بأعمال الفحص والمراجعة على أعمال الادارة القنصلية.

وتساءل المويزري عن جهود الوزير الدبلوماسية في ظل عدم إعفاء المواطنين من التأشيرات لبعض الدول، مبينا أنه منذ رده على طلب الاستيضاح أصدر الوزير اكثر من 50 قرارا خلال 3 أيام فقط بعد تقديم الاستجواب.

وأكد أنه لا يطعن في ذمة الوزير وإنما نقده ينحصر على أدائه.

وفي مداخلات معارضي الاستجواب أكد النائب د. هشام الصالح أن الاستجواب مُخالف للدستور واللائحة وأحكام المحكمة الدستورية لأنه يخلو من أي وقائع أو مستندات.

واعتبر أن « النائب المستجوب تطرق إلى وقائع لم ترد في صحيفة الاستجواب، وهذا يعد مخالفة للدستور»، مستشهدا بما تم في استجواب للوزير الأسبق عبد الرحمن العتيقي؛ حيث لم يرد على ما ذكره مستجوبه بعيدا عن محاور الاستجواب.

وقال إن «هناك 30 مغالطة في الاستجواب بها ظلم وإجحاف بحق وزير الخارجية، من بينها ما ذكر عن مصروفات بمبلغ 301 مليون دينار من ميزانية وزارة الخارجية والتي تقدر ميزانيتها الحقيقية بمبلغ 230 مليون دينار، منها 199 مليون دينار تخص السفارات بالخارج».

وبين الصالح أنه «من غير الدستوري محاسبة الوزير على واقعة حدثت في 2009 أي قبل عشر سنوات من تسلمه منصبه على رأس وزارة الخارجية، مضيفا إنه «لدينا أكثر من 500 ديبلوماسي، فهل يحاسب الوزير على تصرفاتهم الشخصية وسلوكياتهم؟».

وقال إن تكريم سمو أمير البلاد لوزير الخارجية بمنحه وسام الكويت من الدرجة الأولى هي شهادة للوزير بالكفاءة وتقديرا لجهوده على رأس وزارة الخارجية.

من جهته أعرب النائب د. عبدالله الطريجي عن اعتقاده بأن «الوزير يطالب بتصحيح ما جاء في تقارير ديوان المحاسبة ولا يتم طرح الثقة فيه بشأنها»، موضحا ان هناك وزراء آخرين لديهم ملاحظات من ديوان المحاسبة أكثر من وزير الخارجية ولم تتم مساءلتهم.

واعتبر ان الأجدى بما جاء في محاور الاستجواب المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق، وليس هدر وقت المجلس دون تحقيق إنجاز.

وشدد على ان بعض الملاحظات التي قدمها النائب كان يجب أن يتحدث بشأنها مع الوزير ويستفسر عنها قبل الاستجواب، موضحا أن اللجان البرلمانية تستعين بتقارير ديوان المحاسبة في تصويب عمل الوزارات وخاصة فيما يتعلق بالمال العام.

وكان مجلس الأمة قد ناقش في جلسته المنعقدة بتاريخ 8 فبراير الاستجواب المقدم من النائب شعيب المويزري إلى الوزير الناصر والمكون من أربعة محاور، وانتهى إلى تقديم 10 نواب طلبا لطرح الثقة بالوزير.

الغانم انتصر

جلسة سرية، تتعلق بحسب النائب المستجوب أنه، ببعض السفارات الكويتية في الخارج.

وأكد الرئيس الغانم أنه لا يمكن أن يقبل غالبية نواب الأمة، بانتهاك حرمة قاعة عبد الله السالم، لتصبح ساحة عرض لمواد فيلمية مخالفة للنظام العام وخادشة للحياء.

وقال الغانم في تصريح له بعد جلسة التصويت على سحب الثقة من وزير الخارجية، «توضيحا للشعب الكويتي وللرأي العام، عن بعض الأحداث التي حصلت في جلسة اليوم أود أن أبدأ بقول الله عز وجل في محكم التنزيل «إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة والله يعلم وأنتم لا تعلمون» صدق الله العظيم.

أضاف : «مع الأسف وصلنا في حياتنا الديمقراطية إلى مرحلة، وإلى مستوى لا يقبل به أي إنسان كويتي شريف، ولا يمكن أن يقبل غالبية نواب الأمة بانتهاك حرمة قاعة عبد الله السالم لتصبح ساحة عرض لمواد فيلمية مخالفة للنظام العام وخادشة للحياء كما حصل في آخر مداخلة المستجوب في جلسة مناقشة الاستجواب».

وأوضح الغانم «ما حصل اليوم – أمس الأربعاء– وفقاً للإجراءات اللائحية، أنه كان هناك طلب بسحب الثقة من وزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء يتحدث المؤيد للطلب واثنان معارضين، وتحدث المؤيد الأول للطلب النائب د.حسن جوهر الذي كان ملتزما بكل الأمور اللائحية، وذكر في خطابه إن أي أمور خادشة للحياء أو تمس كرامة الإنسان غير مقبولة برغم توجهه السياسي المختلف».

أضاف : «تكلم أيضاً النائب د.هشام الصالح ثم تكلم المستجوب الذي يفترض أنه قدم ما لديه في مرافعته في جلسة مناقشة الاستجواب، وطلب تحويل الجلسة إلى سرية، واتبعت الإجراءات اللائحية وفق المادة (69) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة».

وقال رئيس مجلس الأمة إن طلب مناقشة السرية يقدم في جلسة سرية، وبعدما تحولت الجلسة إلى سرية فهو المسؤول عن تقديم مبررات الطلب، مشيراً إلى أن الطلب مقدم منه ومجموعة من النواب.

أضاف الغانم «في البداية تلعثم وبعد ذلك قال إنه سوف يعرض مادة فيلمية تثبت أن الوزير خالف الشريعة وما إلى ذلك، بالإضافة إلى المعلومات التي لا تخفى على الجميع بأن هناك بعض الأشرطة الخادشة للحياء وقد تكون مفبركة أو قديمة أو أمرا لا نعلم به».

واستطرد : « لكن لا يمكن لأي إنسان يخاف الله أن يقبل بتعريض أعراض الناس أو أي سيدة كويتية أو غير كويتية أو أي رجل كويتي أو حتى غير كويتي، فلا الشرع ولا الدين ولا الأخلاق ولا الدستور، وأي ديمقراطية وأي دستور يوصلنا إلى هذا المستوى غير المسبوق».

وقال: «عندما يقولون إن الرئيس لأول مرة يقوم ببعض الإجراءات، نعم لأول مرة، لأنها لأول مرة في ديمقراطيتنا الكويتية نرى أدوات بهذا الشكل أو نرى أناسا يريدون عرض مواد فيلمية خادشة للحياء، ولأول مرة في ديمقراطيتنا التي ضحى الآباء المؤسسون ودفعوا الكثير ليحموها، بأن يهبط وينحدر المستوى إلى مرحلة الرغبة بعرض مواد فيلمية خادشة للحياء».

وذكر الغانم : «ما حدث هو أنه حاولت أن أحذر بالتي هي أحسن، وذكرت حديث الرسول صلى الله عليه وسلم عندما قال : «يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه لا تغتابوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من يتبع عوراتهم يتبع الله عورته، ومن يتبع الله عورته يفضحه في بيته، صدق رسول الله».

أضاف : «لكن هل هناك وازع ديني أو وازع أخلاقي يردع! وإذا أتينا من الناحية الدستورية وقالوا إن الرئيس خالف الدستور والإجراءات الدستورية، فأنا أتشرف أنني وبدعم الغالبية النيابية من أعضاء المجلس، ثبتنا مبدأ دستورياً ولائحيا والتزمنا بالقانون واللائحة».

وأوضح الغانم : «المادة (79) تنص على أنه لا يجوز الكلام في الأمور الشخصية لأحد، ما لم يكن ذلك مؤكداً بحكم قطعي من إحدى المحاكم، والمادة (88) من اللائحة تنص على أنه «لا يجوز استعمال عبارات غير لائقة أو فيها مساس بكرامة الأشخاص أو الهيئات أو الإضرار بالمصالح العليا، فلا يجوز أن نمس كرامة الأشخاص أو ندخلها في مناكفات سياسية».

وقال : «بعض الزملاء حتى مما نختلف معهم قالوا نتفق وهذا الأمر لا نقبل به، وطلبت من المستجوب التوقيع على التعهد، نعم لأنه من يتحمل مسؤولية صحة ما هو موجود في المادة الفيلمية المطلوب عرضها في الجلسة، ومن يتحمل أنها صحيحة وغير مفبركة».

واستطرد رئيس المجلس بالقول : «إذا أنت واثق من صحة هذه المادة الفيلمية الموجودة عندك، وأنها غير مخالفة للدستور أو اللائحة وأنها غير ملعوب فيها فتحمل مسؤولية صحتها، أما تضعون سيدات أو رجالا أيا كان منصبهم دبلوماسيين أو غير دبلوماسيين وإساءة لهم، كما حصل في جلسة مناقشة الاستجواب في آخر دقيقة، لا لن أتحمل أنا مسؤولية ولا أقبل أن أتحمل المسؤولية الشرعية ولا الدستورية ولا الأخلاقية ،ولا يقبل أي شخص من أبناء الشعب الكويتي حتى لو اختلف معي في التوجه السياسي أن ننحدر إلى هذا المستوى».

أضاف : «قلت له أنت تتحمل مسؤولية هذه المواد ووقع أنها غير مفبركة، لأنها قد يكون فيها دمار بيوت أو مفبركة أو غير مفبركة ورفض التوقيع، فقلت له اعرضها على مكتب المجلس وفقا للائحة».

وأوضح الغانم «المادة (39 أ) تنص على أنه من اختصاصات مكتب المجلس الفصل فيما يحيله إليه المجلس من أمور عدة منها وغير ذلك من الأمور التي تعرض أثناء جلسات المجلس، أليست هذه من الأمور التي ستعرض أثناء جلسات المجلس، فلماذا تخاف؟ إذا ما فيها خدش للحياء أو مخالفة للنظام العام أو إساءة لرجال أو سيدات لماذا تخاف من عرضها على مكتب المجلس ليقول قوله، إذا ما فيها شيء يقول لك اعرضها».

وذكر : «إن المادة 120 من اللائحة الفقرة الأخيرة تنص على أنه ويجوز كذلك استبعاد أي اقتراح يشمل عبارات غير لائقة أو بها مساس بكرامة الأشخاص أو الهيئات، فاللائحة تلزمني بوضوح أن أمنع عرض هكذا مواد واللائحة تلزم ليس فقط الرئاسة، بل تلزم كل النواب بغض النظر عن توجهاتهم السياسية أو رأيهم في الاستجواب وبغض النظر عن رأيهم في سحب الثقة من عدمها تلزمهم جميعا برفض هذا الأمر».

أضاف : «عندما يأتيك شخص لا يعرف اللائحة أو الدستور ولديه مادة فيلمية خادشة للحياء ويريد عرضها وللنظام العام، فلا أرد عليك ولا على غيرك ولا يمكن أن نقبل بعرض هكذا مواد في قاعة عبد الله السالم».

وتوجه رئيس المجلس بالشكر إلى نائب الرئيس أحمد الشحومي وأمين السر فرز الديحاني والإخوة النواب الأفاضل الذين دعموا هذا القرار، مبينا أنه رجع إلى المجلس ولم يكن قرارا رئاسيا وإنما كان قرارا من الغالبية النيابية الساحقة من أعضاء مجلس الأمة برفضهم هذا الأمر».

وشدد على أن الاستجواب ليس به وقائع لكن مسؤولية الوزير أنه قبل أن يصعد المنصة، مستشهداً بجلسة 3 مارس 1964 الخبير الدستوري في استجواب راشد التوحيد للشيخ جابر العلي، يقول لا يجوز التطرق إلى غير المواضيع الواردة في صحيفة الاستجواب، وفي جلسة 26 نوفمبر 1968 الخبير الدستوري يقول الموضوع محدد بما ورد في خطاب الاستجواب.

أضاف «إنه في الجلسة نفسها الدكتور عثمان خليل عثمان يقول المقصود بهذا التحديد في المادة 134 من اللائحة، من أنه لا بد أن تكون هناك وقائع حتى يستطيع الوزير في الفترة المحددة له، أن يعد الرد على المسائل التي يتناولها الاستجواب والمفروض أن تكون المناقشة محصورة فيما يفهم من الخطاب الذي تضمنه الاستجواب، وإن كانت العبارة عائمة وواسعة في الاستجواب فيجب تحديدها بوقائع محددة، فالخروج إلى مسائل تمت إلى الاستجواب من بعيد تعتبر عدم تجاوب مع المادة 134 من اللائحة».

وأكد الغانم «هذه الأمور ليست خلافية، لكن ليعلم الجميع ليس بالصراخ ولا بالتهديد ولا بالوعيد، ولا بالحسابات المأجورة، ولا بمن يمول ويدعم هذا الاتجاه يعتقد بأنه سيجعل غالبية النواب ينسون المحظورات الشرعية أو الدستورية أو القانونية أو الأخلاقية، وتتحول الأمور من مقارعة الحجة بالحجة إلى مواد فيلمية أقل ما يقال عنها إنها غير محترمة، وإن كانت محترمة فلماذا الخوف من عرضها على مكتب المجلس، والجميع يعلم أن مكتب المجلس مشكل من التوجهات السياسية كافة، وهم رجال وإن اختلفنا في التوجه السياسي إلا أن لا أحد يزايد على أمانتهم وصدقهم».

أضاف : «فإذا كان الشخص صادقا في عرض شيء يمت للاستجواب وليس مساسا بكرامة الناس أو خدشا للحياء أو مخالفة للنظام العام، فليوقع على تحمله المسؤولية الشخصية على عرضها ولا يخاف ولا يتراجع، وإذا ما تريد عرضها فاعرضها على مكتب المجلس ليتحمل مسؤولياتهم في هذا الشأن، إن كانت المادة متعلقة بالاستجواب فلا يمكن أن تمنع».

وتابع : «لكن إن كانت المادة فيها خدش للحياء فأعراض الناس ليست لعبة ومع احترامي للجميع ناخبيني لا يحاسبوني أو الشارع يجيبني يمينا أو يسارا أو حساب بتويتر يخيفني، فما يخيفني هو عندما أحاسب يوم القيامة على ما قمت به من أعمال وأتحمل مسؤوليتي كرئيس، ولم ولن أقبل بهكذا أفعال مهما كان وراءهم من فاسدين ومتنفذين وممولين، ومهما كان وراءهم حسابات ومرتزقة يشوهون كل من لا يسير في سيرهم ولا يدور في ركبهم».

وقال «بكل مرارة وأسى أوضح للشعب الكويتي أن هذا ما حدث في جلسة اليوم – أمس الأربعاء – ولله الحمد تمكن غالبية أعضاء المجلس من منع عرض أمور تخالف النظام العام وتخدش الحياء ولا تمت لا للدستور ولا القانون ولا الأخلاق بصلة».

وأكد الغانم : «من كان لديه غير ذلك فكان ليعرضها على مكتب المجلس أو يلتزم بتحمل المسؤولية، أما أن يتم عرضها وبعدها نرى الضرر الذي يصيب الآخرين، فهذا أمر غير مقبول مني كرئيس ومن باقي الأعضاء، هذا فقط توضيحا لكل من سأل «.

استقالة مفاجئة

الذي يوجب علينا أن نكون صادقين مع أنفسنا والقيادة السياسية، حفظها الله، والشعب الكويتي العظيم، نرى أنه في ظل الأوضاع السياسية الحالية، وأمام جسامة المسؤولية الملقاة على عاتقنا، هناك استحالة للعمل، وتحقيق الإصلاحات والتطوير الذي يستحقه الشعب الكويتي، لا سيما بعد أن بات الجو العام مليئاً بالمشاحنات، واضطراب المشهد السياسي العام».

أضافا أن «هذا الواقع المحزن جاء نتيجة تراكمات واخفاقات تاريخية، على مستوى السلطتين التنفيذية والتشريعية، ولا نبالغ إذا قلنا بأنه في الوقت الذي نسعى فيه جاهدين للعمل والانجاز، إلا أنه للاسف أصبح تحقيق الإصلاح شبه مستحيل، خصوصا في ظل هذه الأجواء، ومع واقع أجهزة الدولة التنفيذية التي تتطلب منا القيام بتعديلات وإصلاحات جذرية ومتراكمة».

وتابعا : «أقسمنا على خدمة الكويت وأهلها ولم نمنح الفرصة لخدمة أهل الكويت، وعليه قررنا الاستقالة وإعطاء الفرصة لغيرنا في هذه المرحلة.

المضف يستجوب

من الإحالات التي قدمت للنيابة بقصد الحفظ».

ورأى المضف أن كل قيادي في هيئة الزراعة بدءا من المدير العام إلى أصغر قيادي مسؤولين عن هذا الملف، مطالبا الوزير بتوضيح أسباب بطلان توزيع 396 حيازة بحكم نهائي.

وأكد أن غايته الاصلاح لا الاستجواب حيث قام بتسليم وزير ملف يتضمن وقائع بتاريخ 4 يناير الماضي وطلب منه اتخاذ الإجراءات.

وشدد على أنه حتى لو كانت هذه التجاوزات حصلت في عهد سابق إلا أنه سلم هذا الملف للوزير الحالي ولم يقم بواجبه مما يستدعي استجوابه.

النزهان : حريصون

وأوضح أن ورقة العمل الكويتية أكدت كذلك أهمية الاستفادة من الخبرات الدولية والمشاركة في المعاهدات المعنية بالملكية الفكرية بالإضافة إلى رفع مستوى الكوادر الفنية بالمكاتب الوطنية من خلال عقد دورات تدريبية في هذا الإطار.

اعتصام أمام السفارة

وشددوا أيضا على ضرورة تحرك الحكومات العربية والإسلامية، لمطالبة الحكومة الهندية، بضرورة احترام التنوع العرقي والديني والثقافي، ووقف عمليات الاضطهاد التي يتعرض لها المسلمين هناك، ومحاولة بعض المتطرفين الهندوس منعهم من ممارسة شعائر دينهم، أو إجبار النساء والفتيات المسلمات على التخلي عن حجابهن.

إيران : نواجه

أيضا إن «الطرف الآخر لا يقدم أي مبادرة جادة»، في إشارة إلى الولايات المتحدة التي انسحبت من اتفاق 2015 قبل نحو أربع سنوات.

وأشار أيضا إلى أنه طلب من المفاوضين اقتراحاً بأن يصدر الكونغرس الأميركي «بياناً سياسياً» يعلن فيه التزامه بالاتفاق النووي كجزء من ضمانات العودة إليه.

أضاف: «ردنا الأخير على الأميركيين والوسطاء كان مفاده أن أي حوار أو اتصال أو تفاوض مباشر مع الولايات المتحدة سيكون بتكلفة باهظة للغاية من حكومتي. لسنا مستعدين للدخول في عملية تفاوض مباشر مع الولايات المتحدة إن لم تكن هناك رؤية واضحة وواعدة لاتفاق جيد بضمانات دائمة أمامنا».

أردوغان : تركيا

العلاقات المتوترة مع دول في المنطقة.

وقال أردوغان للصحافيين على متن طائرة خلال رحلة العودة من الإمارات: «نواصل حوارنا الإيجابي مع السعودية. نريد أن نواصله من خلال اتخاذ خطوات ملموسة في الفترة المقبلة. نريد تطوير العملية في اتجاه إيجابي».

وفي الشأن الليبي، قال أردوغان، الأربعاء، إنه لا يرى أن خطوة تشكيل حكومة جديدة في ليبيا «مقاربة صحيحة، هنا يجب أن تكون هناك انتخابات حقيقية»، وذلك رداً على سؤال عن تسمية البرلمان الليبي رئيس وزراء جديداً.

الرئيس الأوكراني

نر أي انسحاب روسي بعد، فقط سمعنا عن الأمر».